

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تتمثل المشكلة التنموية أساسًا في انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمع معين. حيث يتجسد التخلف في كل تلك القطاعات وبصور مختلفة، سواء مادية أو معنوية، وبمستويات مختلفة، وسواء كان ذلك في انخفاض ما يحصل عليه الفرد من دخل وبيع وخدمات أو في إمكانية وأسلوب ممارسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع. معنى ذلك أنه ليس هناك تقدم مطلق، أي إن الدول المتقدمة بها بعض الجوانب والقطاعات التي تتطلب التنمية باستمرار.

كما أن التخلف ليس مشكلة اقتصادية فحسب ولكنه أيضًا مشكلة وظاهرة اجتماعية وثقافية وسياسية، بمعنى أنه يمس كل جوانب المجتمع، ولذلك فإن التنمية مفروض أن تعمل على تغيير أو علاج أو تحسين وتنمية كل الجوانب السابقة.

وقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، وأصبح المقصود بالتنمية هي تلك التي تضمن حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص أو القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة. وذلك بالعمل على تنمية الموارد - وإطالة عمر استخدامها - والمحافظة عليها من التلوث.

إلا أن هناك مستجدات أثرت على إمكانيات وتوجهات التنمية في كافة الدول - المتقدمة والنامية - منها العولمة بكل جوانبها، هذا إضافة إلى الثورة التكنولوجية التي غيرت في قدرات الدول ووفقا لما وصلت إليه - أو حصلت عليه - من تلك الثورة التكنولوجية.

وقد أدت هذه المستجدات إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات في الداخل، وإعادة تشكيل العلاقات والتكتلات في الخارج. كل هذه الأمور كان لها مردود على سرعة إيقاع التنمية ونتائجها في العالم.

ذلك مما حدى بنا إلى التعرض على عمق موضوع التنمية، وتناوله من خلال وجهة النظر والتجربة المصرية، من حيث أعراض أزمة التنمية في مصر والتداخل - المخل - بين الأسباب والأعراض لأزمة التنمية والتي يقع الكثيرين في عدم إمكانية التفرقة بينهما ومن ثم جاءت أساليب العلاج لا تتفق مع الواقع مما أدى إلى تعثر وتدني معدلات التنمية في المجتمع المصري، وتبعثر وتشتت جهود التنمية نتيجة لتعاملها مع الأعراض وليس الأسباب.

كما أن تلك المستجدات السابقة الإشارة إليها أدت إلى تغيرات كبيرة وأساسية

في الدور الاجتماعي للدولة - بعد أن تقلص دورها الاقتصادي ، ومنه يتضح أن هذا الدور - الاجتماعي - دور أساسي وفاعل في عملية التنمية واستمرارها وعدالة توزيع عوائدها ، ومن ثم يلزم التعرف على هذا الدور - وهو ليس بجديد - ولكن محيط تواجده هو المستجد ، وكيفية أداء أو تأدية هذا الدور في المحيط الجديد .

كما كان للتغير التكنولوجي - سرعته ومداه - أثر كبير وعلاقة طردية بالتنمية من كافة جوانبها ، ومن ثم أصبح من يملك تكنولوجيا أكثر تطوراً يملك بالتبعية مفاتيح التقدم ، فكان من المنطقي لاستكمال بعض أهم جوانب ومتطلبات التنمية ، تناول موضوع التكنولوجيا .

وقد جانت العولمة بمالها وبما عليها لتغير من نهج التنمية و طريقتها وأهدافها ، ومن ثم أستعرض المؤلف سرعة العولمة وانجازاتها ، أهدافها و مبرراتها ، جوانبها الاقتصادية والثقافية و التكنولوجية ، وكذلك الجوانب القانونية . كما تم تناول آليات العولمة و التي تضم منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي . كما تم الإشارة الي مخاطر العولمة وأثرها علي الدول النامية .

وجاء الفصل الأخير ليتناول موضوع تنموي تعاني كافة الدول النامية من آثاره ومشكلاته كمعوقه للتنمية ألا وهو تخلف الريف عن الحضر عامة ، وتخلف الريف بصفة خاصة في تلك الدول . ومن ثم أصبحت التنمية الريفية مدخلا ضروريا للتنمية الشاملة . حيث تم تناول المفهوم و المبررات و مظاهر و آثار تخلف الريف . كذلك مناقشة تحليلية للبرنامج القومي للتنمية الريفية في مصر (شروق) من كل جوانبه . وقد تم تزويد الكتاب بملحق إحصائي من البيانات المستجدة إضافة إلى البيانات المتاحة في المتن والتي اشتملت فقط على الفترة التي تم خلالها إعداد الورقة .

والله والتوفيق .

أ.د. سعد طه علام

ديسمبر 2004